

اللجنة الملكية لشؤون القدس  
الأمانة العامة

## أخبار وواقع القدس التقرير اليومي

الأربعاء ١٦ شعبان ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٠٢٦/٢/٤  
العدد (٢٤)



<https://www.rcja.org.jo>



<https://www.facebook.com/rcjajo>

- ما ورد في التقرير يعبر عن وجهة نظر الكاتب.
- **This report expresses the writer's view.**
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض ما ورد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- **Some of paragraphs of articles are reduced briefly, that is to be suited to the report.**
- الغاية من تضمين التقرير ما ورد لكاتب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.
- **The purpose of containing Western or Israeli writers point of view, whether supportive or opposed to Israel's policy, is to give the reader an opportunity to know different perspectives.**
- تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين، إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية داخل الأردن وخارجه.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs issues this daily news report in a paper form to be distributed to those concerned, in addition, the committee distributes 250 thousand electronic copies, locally and abroad.**
- تحتوي مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس على ٥٥٠٠ عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، يمكن للقراء الاطلاع على عناوين الكتب بزيارة موقع اللجنة على الانترنت: [www.rcja.org.jo](http://www.rcja.org.jo) (<https://lib.rcja.org.jo>)
- **The library of Royal Committee for Jerusalem Affairs contains 5500 topics in both languages: Arabic and English, and these titles connected to the library website, so that the reader can search it at: [www.rcja.org.jo](http://www.rcja.org.jo) (<https://lib.rcja.org.jo>)**
- ترحب اللجنة الملكية لشؤون القدس بأي ملاحظات أو اقتراحات يرغب القارئ بإرسالها على عنوان اللجنة المبين على الغلاف.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs welcomes any observations or suggestions, so the reader can send it to address that showed on the cover page.**

## المحتوى

### شؤون سياسية

- عميد السلك الدبلوماسي الأوروبي بالقدس: دور مهم للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية ٥
- محافظة القدس: قانون تسوية الأراضي الإسرائيلي يسلب المقدسين أراضيهم ويهدد بتهجيرهم من منازلهم ٦

### اعتداءات

- عشرات المستوطنين يقتحمون الأقصى ويؤدون طقوسًا تلمودية ٨
- الاحتلال يحول منازل لمواطنين في حزما ثكنة عسكرية ويعتقل شابا من بلدة سلوان ٨
- الاحتلال يجرف أراضي المقدسين في العيساوية ويصادر مركبات الأهالي ٩

### هدم

- الاحتلال يوزع إخطارات هدم في بلدة حزما بالقدس والمستوطنون يحرضون على هدم منازل حي الصوانة بالقدس ١٠

### تقارير

- محامي مقدسي: ١٥ ألف قرار هدم "جاهزة للتنفيذ" في القدس ورسوم الترخيص "تعجيزية" ١١

### برنامج عين على القدس

- عين على القدس يناقش تصاعد قرارات إبعاد المقدسين عن المسجد الأقصى ١٢

### اصدارات

- إطلاق موسوعة أثار وتاريخ فلسطين ١٣

### آراء عبرية مترجمة

- الدولة تعمل على السيطرة على أراض للفلسطينيين ١٤

### الأخبار بالإنجليزية

- Dean of the European Diplomatic Corps in Jerusalem: An Important Role for the Hashemite Custodianship over Islamic and Christian Holy Sites 16
- Jerusalem Governorate warns Israeli land settlement law threatens dispossession of Palestinians 17

- Israeli authorities issue eviction orders against Palestinian families in Silwan, Jerusalem 18
- CWRC: 1872 attacks perpetrated by Israeli occupation forces and colonists in January 2026 19
- Israel issues 11 demolition orders against homes near Jerusalem 19

## شؤون سياسية

عميد السلك الدبلوماسي الأوروبي بالقدس:

دورهم للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية

نيفين عبدالهادي - أكد عميد السلك الدبلوماسي الأوروبي في القدس القنصل ألكسندر ستوزمان أهمية وصاية جلاله الملك عبدالله الثاني على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس الشريف، مشدداً على أن الأردن بقيادة جلاله الملك مرساة الاستقرار والسلام في المنطقة.

وشدد القنصل ستوزمان على دعم الاتحاد الأوروبي المطلق لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة لوزارة الأوقاف الشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، ودعم دورها في الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك تحت وصاية جلاله الملك عبدالله الثاني.

إلى ذلك، كشف مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ عزام الخطيب في تصريح خاص لـ«الدستور» أن العديد من قناصل الاتحاد الأوروبي زاروا مكتبة المسجد الأقصى الملاصقة للمصلى القبلي، في أوسع اجتماع دبلوماسي يعقد في رحاب الأقصى منذ فترة طويلة.

وأضاف: عكس حضور هذا الكم من الدبلوماسيين الأوروبيين رغبتهم الحقيقية في معرفة ما يجري في الأقصى على أرض الواقع بعد ما شهده ويشهده من اعتداءات من قبل الجانب الإسرائيلي، كما اطلع الدبلوماسيون على رسالة مجلس ودائرة الأوقاف التي سيرفعونها إلى عواصم بلادهم في أوروبا.

الشيخ عزام الخطيب أكد تقدير واحترام كافة الوفد الدبلوماسي لجلاله الملك عبدالله الثاني صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، مبينا أثر هذه الزيارة الكبير المؤمل أن ينعكس إيجابيا على الأوضاع في القدس عامة وفي الأقصى بشكل خاص.

وبين الشيخ الخطيب أنه تحدث عن الاعتداءات على المسجد الأقصى وتصاعدها هذه الأيام بما في ذلك منع وصول المصلين من الضفة الغربية منذ إقامة الجدار عام ٢٠١٠

«لدرجة أن هناك شبانا فلسطينيين لا يعرفون شكل المسجد الأقصى ولم يصلوا إلى القدس أبدا».

وطالب الخطيب السلك الدبلوماسي الأوروبي في القدس بأن يتم الضغط على إسرائيل لوقف تآكل الوضع القائم في الأقصى، ودعم دور جلالته الملك عبدالله الثاني في الوصاية الهاشمية، وقال: «نحن نترجم الوصاية على أرض الواقع ونحافظ على المقدسات في القدس وتاريخها التراثي وأمنها وسلامتها».

ولفت الشيخ الخطيب إلى أن عميد السلك الدبلوماسي الأوروبي في القدس القنصل ألكسندر ستوزمان أكد أهمية اللقاء مع المسؤولين في الأوقاف للاستماع إلى الواقع، لافتاً إلى أن الوفد سيعقد اجتماعاً مشابهاً مع الكنائس المسيحية في القدس، ليصار لإصدار بيان يحدد موقف الاتحاد الأوروبي مما يجري في القدس.

الدستور ٤/٢/٢٠٢٦ ٢٠ صفحة ٣

\*\*\*

محافظة القدس: قانون تسوية الأراضي الإسرائيلي يسلب المقدسين أراضيهم  
ويهدد بتهجيرهم من منازلهم

القدس - وفا - حذرت محافظة القدس، الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، من قرارات سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستكمال تسوية وتسجيل جميع أراضي مدينة القدس المحتلة في السجل العقاري الإسرائيلي (الطابو) حتى نهاية عام ٢٠٢٩.

ووصفت تلك الخطوة بأنها أخطر خطوة استيطانية منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧، تمثل الانتقال من سياسة المصادرة التدريجية إلى حسم نهائي وموثق للملكية الأرض لصالح دولة الاحتلال ومؤسساتها الاستعمارية.

وبحسب بيان أصدرته المحافظة، يأتي القرار الجديد رقم (٣٧٩٢) استكمالاً وتصعيداً مباشراً للقرار رقم (٣٧٩٠) الصادر عام ٢٠١٨، الذي أدرج ضمن ما سُمي بخطة "تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية"، بينما كان في جوهره مشروعاً استعماريًا منظمًا لتسوية الأراضي وفق القانون الإسرائيلي وفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المدينة المحتلة.

ويُعد مشروع التسوية تحايلاً صارخاً على القانون الدولي المطبق على الأراضي المحتلة، بما فيها القدس وضواحيها، الذي يحظر نقل الملكيات الخاصة إلى ممتلكات عامة، ويمنع سلب

السكان الواقعين تحت الاحتلال أو حرمانهم من ممتلكاتهم. وينتج عن تطبيق هذا القانون تهجير الفلسطينيين من مساكنهم وفقدانهم لأراضيهم، وهو ما يُصنّف وفق القانون الدولي جرائم حرب ويشكّل مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأكدت محافظة القدس أن المقدسيين يواجهون اليوم خطرًا داهمًا على وجودهم في منازلهم وأراضيهم، ليس بسبب غياب الملكية الفعلية، بل نتيجة استحالة إثباتها وفق الشروط الإسرائيلية القسرية، فغالبية بيوت المقدسيين قائمة على أراضٍ لم تُستكمل إجراءات تسجيلها منذ أن أوقفت سلطات الاحتلال عملية التسوية عقب عام ١٩٦٧، وبقيت الملكيات مسجلة بأسماء الأجداد أو في سجلات أردنية غير معترف بها، بينما يعيش العديد من الورثة خارج البلاد، ما يتيح للاحتلال تصنيفهم "غائبين" وتفعيل قانون أملاك الغائبين لتسجيل الأراضي باسم "الدولة" أو بلدية الاحتلال أو جمعيات استيطانية، وبهذه الحيلة القانونية، يُحوّل صاحب البيت إلى "شاغل بلا سند"، بينما تُستكمل إجراءات تسجيل الأرض باسم الاحتلال، تليها أوامر إخلاء أو هدم أو نقل ملكية نهائية لا يمكن الطعن بها لاحقًا.

ومنذ إطلاق مشروع التسوية عام ٢٠١٨، جرى استكمال نحو ٥٠ حوضًا في مناطق مختلفة من القدس، بمساحة إجمالية تقارب ألفي دونم و ٣٠٠ متر مربع، أظهرت النتائج بوضوح طبيعة المشروع وأهدافه الاستعمارية: فقد سُجل نحو ٨٥٪ من الأراضي باسم أحياء استيطانية أو مستوطنات، أو نُقلت إلى ملكية دولة الاحتلال وهيئات عامة للاحتلال، بينما لم تُسجل سوى نحو ١٪ فقط باسم مالكيين مقدسيين. وقد شمل المشروع مناطق تُقام فيها مستوطنات قائمة أو مخطط لها، كما طال أحياء فلسطينية مأهولة، ما أدى إلى إصدار أوامر إخلاء بحق عائلات لم تكن على علم بإجراءات التسوية، كما حصل مع ١٧ عائلة في حي "المشاهد" بأم طوبا جنوب شرق القدس عام ٢٠٢٥، حيث تم تسجيل أراضيهم باسم ما يسمى بـ"الصندوق القومي اليهودي".

وبينت المحافظة أن خطورة القرار الجديد تزداد مع توسيع صلاحيات وميزانيات لجان التسوية، وتعزيز الشراكة مع "القيّم على أملاك الغائبين"، وتحويله إلى شريك رسمي في تنفيذ المشروع، ما يفتح الباب على مصراعيه لتطبيق واسع لقانون أملاك الغائبين على آلاف العقارات، خاصة في ظل وجود ورثة خارج المدينة وفلسطين أيضًا أو عدم قدرة العائلات على تقديم وثائق ملكية معترف بها.

الحياة الجديدة ٢٠٢٦/٢/٣

\*\*\*

## اعتداءات

عشرات المستوطنين يقتحمون الأقصى ويؤدون طقوساً تلمودية

اقتحم مستوطنون متطرفون، صباح يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة بأن عشرات المستوطنين اقتحموا الأقصى، ونظموا جولات استفزازية في باحاته. وأوضحت أن المستوطنين تلقوا خلال الاقتحام شروحات عن "الهيكل" المزعوم، وأدوا طقوساً تلمودية في منطقة باب الرحمة شرقي المسجد، وفرضت قوات الاحتلال قيوداً مشددة على وصول المصلين والمقدسين للمسجد، واحتجزت هوياتهم عند بواباته الخارجية. وكان مستوطنون افتتحوا بالتنسيق مع شرطة الاحتلال مسارات اقتحام جديد، داخل المسجد الأقصى، يسمح لما يسمى "مجموعات الإعداد العسكري" بالوصول إلى محيط قبة الصخرة من جهتي الغرب والشمال. وتتواصل الدعوات المقدسية الواسعة لأهالي القدس والداخل المحتل للحشد والنفيير والتوجه إلى المسجد الأقصى، والمشاركة بالرباط في باحاته، إفضالاً لمخططات الاحتلال.

شبكة معراج ٢٠٢٦/٢/٣

\*\*\*

الاحتلال يحول منازل لمواطنين في حزما ثكنة عسكرية ويعتقل شابا من بلدة سلوان

القدس - وفا - واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، استخدام منازل المواطنين في محيط بلدة حزما شمال شرق القدس، وتحويلها كثكنة عسكرية. وأوضح مراسلنا، أن قوات الاحتلال داهمت منزلي الشقيقين محمد واسماعيل علي قاسم الخطيب في منطقة "طبلاس" المطلة على شارع حزما، وأجبرت المواطنين على المغادرة قسرا، لاستخدامهما كثكنة عسكرية.

وأضاف أن هذه الممارسات باتت تتكرر بشكل يومي في حزما منذ نحو أسبوعين، حيث استولت على خمسة منازل سابقا. من جهة أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، شابا من بلدة سلوان في القدس المحتلة. وأفادت محافظة القدس، بأن قوات الاحتلال اقتحمت حي عين اللوزة في بلدة سلوان، واعتقلت الشاب مهدي أمين العباسي. وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٢/٣

\*\*\*

### الاحتلال يجرف أراضي المقدسيين في العيساوية ويصادر مركبات الأهالي

نفذت آليات تابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، عمليات تجريف وتخريب واسعة في أراضي فلسطينية بمنطقة "الخروبة" ببلدة العيساوية في القدس المحتلة. وأفادت مصادر مقدسية بأن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة برفقة جرافات عسكرية، وشرعت بتدمير وتخريب مساحات من الأراضي التابعة لأهالي البلدة، ما أدى إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة بممتلكات المواطنين. وتزامنت عملية التجريف مع قيام سلطات الاحتلال بمصادرة عدد من المركبات الخاصة التي تعود ملكيتها للأهالي، حيث كانت متوقفة داخل الأراضي المستهدفة قبل انسحاب القوة من المكان. وتتعرض بلدة العيساوية لاستهداف ممنهج من قبل سلطات الاحتلال، يتمثل في الاقتحامات المتكررة، وتوزيع إخطارات الهدم، وعمليات التجريف، ضمن سياسة التضيق على المقدسيين ودفعهم لترك أراضيهم لصالح المشاريع الاستيطانية والتهويدية في المدينة المحتلة. وفي السياق، اقتحمت طواقم من دائرة "الضريبة" وبلدية الاحتلال الإسرائيلي، يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، محال تجارية في حي العباسية ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك في القدس المحتلة.

و أفادت مصادر محلية بأن طواقم الاحتلال، تعززها قوات من الشرطة، نفذت حملة تفتيش واسعة داخل المحال التجارية ودققت في سجلاتها وأوراقها الثبوتية. وذكر شهود عيان أن الحملة تخللها تحرير مخالفات مالية باهظة بحق عدد من أصحاب المحال، في خطوة وصفها الأهالي بأنها تندرج ضمن سياسة التضييق الاقتصادي الممنهج ضد المقدسيين.

وتتعرض بلدة سلوان، بصفتها الحامية الجنوبية للمسجد الأقصى، لاعتداءات متكررة وحملات ضريبية وهدم للمنشآت، في محاولة من سلطات الاحتلال للضغط على السكان ودفعهم لتترك المنطقة لصالح المشاريع الاستيطانية والجمعيات التهودية. يُذكر أن أحياء سلوان تشهد توتراً مستمراً جراء المخططات الاستيطانية التي تستهدف تهجير مئات العائلات الفلسطينية من منازلهم، لا سيما في حي بطن الهوى والبستان.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٦/٢/٣

\*\*\*

## هدم

الاحتلال يوزع إخطارات هدم في بلدة حزما بالقدس  
والمستوطنون يحرضون على هدم منازل حي الصوانة بالقدس

معراج - القدس - وزّعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، إخطارات هدم استهدفت منازل ومنشآت فلسطينية في بلدة حزما شمال شرقي القدس المحتلة. و أفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة وسلمت ٧ إخطارات هدم لمنازل و٤ منشآت أخرى، بذريعة البناء دون ترخيص. كما أشارت المصادر إلى أن الإخطارات تضمنت منح أصحاب المنازل مهلة إخلاء قبل الشروع في تنفيذ عمليات الهدم. وتأتي هذه الإجراءات ضمن سلسلة حملات استهداف ممنهج تطبقه سلطات الاحتلال بحق الممتلكات الفلسطينية في القدس، في إطار سياسة التضييق على الأهالي وتغيص حياتهم اليومية. وفي السياق تواصل جماعات المستوطنين المتطرفة تحريضها على هدم منازل المقدسيين في حي الصوانة ببلدة الطور شرقي القدس المحتلة.

ويهدف المستوطنون إلى تحويل المنطقة إلى "ممشى عام" فوق أنقاض المنازل، مستغلين إطلالتها على المسجد الأقصى المبارك، في محاولة لتغيير هوية المكان ومحيطه التاريخي. وتشمل المخططات حتى البناية التي يقطن فيها خطيب المسجد الأقصى، الشيخ عكرمة صبري، في إطار التحريض الممنهج ضد الأهالي. وتأتي هذه الاعتداءات ضمن سياسة تهدف إلى طمس الوجود الفلسطيني في قلب القدس، في وقت يواصل فيه المقدسيون صمودهم في مواجهة مخططات التهويد.

شبكة معراج ٢٠٢٦/٢/٣

\*\*\*

## تقارير

محامي مقدسي: ١٥ ألف قرار هدم "جاهزة للتنفيذ" في القدس ورسوم الترخيص "تعجيزية"

أكد المحامي المقدسي المختص في شؤون القدس، مدحت دبية، أنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بالبناء في المدينة المقدسة تفرض شروطاً "تعجيزية" تهدف إلى التضيق على الوجود الفلسطيني، مشيراً إلى تصاعد وتيرة قرارات الهدم والإخلاء التي تهدد أحياءً كاملة. وأوضح دبية في تصريحات صحفية، أن سلطات الاحتلال تفرض رسوم ترخيص باهظة تصل لنحو ٢٢ ألف دولار للمتر المربع الواحد، ما يجعل من المستحيل على المواطن المقدسي الحصول على تراخيص بناء قانونية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وكشفت دبية عن وجود أكثر من ١٥ ألف قرار هدم صادر عن سلطات الاحتلال وهي "جاهزة للتنفيذ" في مختلف مناطق القدس المحتلة. وأشارت إلى أن هذا الرقم يعكس حجم الاستهداف الممنهج للعقارات الفلسطينية، بهدف تفرغ المدينة من سكانها الأصليين.

وفي سياق متصل، لفت المحامي المقدسي إلى خطورة الأوضاع في حي البستان ببلدة سلوان، حيث وزعت طواقم الاحتلال مؤخراً ١٤ أمر إخلاء جديداً. وحذرت دبية من أن هذه الإجراءات تهدد مئات العائلات بالتهجير القسري، وتأتي ضمن المخططات التهويدية الرامية لتحويل المنطقة إلى مرافق تخدم المستوطنين والمشاريع الاستيطانية.

وتشهد الأحياء الفلسطينية في القدس المحتلة تصعيداً في عمليات هدم المنازل والمنشآت التجارية، بذريعة "البناء دون ترخيص"، في وقت يواصل فيه الاحتلال المصادقة على آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في عمق المدينة.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٦/٢/٣

## برنامج عين على القدس

عين على القدس يناقش تصاعد قرارات إبعاد المقدسيين عن المسجد الأقصى

عمان (بترا) - ناقش برنامج "عين على القدس" الذي عرضه التلفزيون الأردني الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢، تصاعد قرارات إبعاد المقدسيين عن المسجد الأقصى المبارك، التي أصدرتها بحقهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية قبيل حلول شهر رمضان المبارك والإجراءات التعسفية لعزل المسجد ومحاولة خلق واقع جديد فيه.

ووفقا لتقرير البرنامج المعد في القدس، كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إصدار قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك بحق المقدسيين لفترات لا تقل عن ٦ أشهر، قبيل حلول شهر رمضان المبارك.

و أفادت التقارير الرسمية بأن من ضمن المبعدين موظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية وخطباء المسجد الأقصى، مبينة أن سلطات الاحتلال تقوم بالتزامن مع هذه الإبعادات بتسهيل اقتحامات المستوطنين اليهود للمسجد والقيام بطقوس تلمودية بشكل علني في محاولة لفرض واقع جديد فيه.

وقال مستشار محافظ القدس لشؤون الإعلام، معروف الرفاعي، إن سلطات الاحتلال بدأت بحملة اعتقالات وإبعادات واسعة، وإن المحافظة قامت بحصر من تسلموا قرارات الإبعاد خطيا، حيث تجاوز عددهم ١٠٠ مقدسي، منوها بأن هناك قرارات إبعاد تم إرسالها عن طريق "الواتساب" لم يتم حصرها، فيما لا يزال العدد في تزايد حتى الآن.

وأضاف إن الإبعادات شملت المرابطين والمرابطات وحراس المسجد الأقصى وموظفي الأوقاف، مشيرا إلى أنه من المتوقع تضاعف حالات الإبعاد خلال الأيام المقبلة بعد قيام سلطات الاحتلال بتعيين مدير جديد لشرطة القدس من اتباع وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير وضابطا مسؤولا عن المسجد الأقصى.

من جهته، قال المختص في الشؤون الإسرائيلية، إسماعيل مسلماني، إن سلطات الاحتلال تسعى دائما إلى تفريغ الأقصى من الفلسطينيين، بشكل خاص النشاط الميدانيين والشخصيات الفاعلة خلال الشهر الفضيل، بهدف "كسر القدرة على التعبئة والربط الجماهيري"، حتى تسمح للمستوطنين بالاقترامات من أجل تكريس التقسيم الزمني وفرض روتين أمني وسيادة إسرائيلية على المسجد.

وأشار إلى أن الإبعادات خلال آخر ٣ شهور شملت المئات من الداخل الفلسطيني لمنعهم من دخول المسجد خلال شهر رمضان، كما قامت شرطة الاحتلال بإرسال دوريات إلى قرى البلدة القديمة من أجل توقيف الشباب في الشوارع وتوقيعهم على أوامر إبعاد عن الأقصى. وأوضح أن سلطات الاحتلال منعت تزيين وإضاءة الشوارع في قرى البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها، كالعيساوية ورأس العامود وجبل المكبر ووادي الجوز. وأكد مسلماني، أن هناك خطراً كبيراً على المسجد الأقصى في هذه الأيام، بسبب محاولة الانسحاب من المؤسسات الدولية كـ"الأونروا"، والتنصل من القرارات الدولية المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى المبارك، باعتباره أنه تم احتلالها عام ١٩٦٧، ولا يحق لدولة الاحتلال تغيير البنية التحتية للمدينة، كما لا يحق لها إجراء أي تغيير في مجالات التعليم والآثار فيها. ولفت إلى وجود مخاوف لدى الفلسطينيين من أن يتجاهل الاحتلال هذه القرارات ويقوم بالتصرف وفقاً لخطته بحجة انسحابه من الهيئات الدولية وتخليه عن التزاماته تجاه هذه المنظمات، محذراً من قيام الاحتلال بتوسيع إجراءاته داخل المسجد الأقصى.

بدوره، قال رئيس لجنة العمل الوطني في مدينة القدس، راسم عبيدات، إن الحكومة الإسرائيلية الحالية مغرقة في العنصرية والتطرف، خاصة المتطرف بن غفير الذي قام باقتحام المسجد الأقصى ١٤ مرة، وإن هذه الحكومة تسعى لشن حرب شاملة على القدس والمقدسيين، وتستهدفهم في كل مناحي حياتهم، حيث إن هناك تكثيفاً للاستيطان في جميع مناطق القدس، إضافة إلى تكثيف عمليات الطرد والتهجير وهدم المنازل في المدينة، بهدف إعادة تشكيل المدينة جغرافياً وديموغرافياً وقلب الموازين لصالح المستوطنين.

وأوضح أن سلطات الاحتلال تحاول خلال شهر رمضان المبارك تسهيل وصول المقتحمين إلى المسجد وعدم السماح للفلسطينيين بالوصول إليه، سواء من المقدسيين أو مواطني الضفة الغربية الذين تم حرمان الكثير منهم من تصاريح زيارة الأقصى خلال شهر رمضان، إضافة إلى تقييد الوصول إلى المسجد بأعمار معينة ومحاولة إبعاد الشباب عنه قدر الإمكان.

وكالة الأنباء الأردنية بتر ٢٠٢٦/٢/٣

## إصدارات

### إطلاق موسوعة أثار وتاريخ فلسطين

رام الله - نديم عبده - أعلن مركز الأبحاث الفلسطيني عن صدور مؤلفه الموسوعي الجديد الموسوم بعنوان «أثار وتاريخ فلسطين»، والذي يمثل عملاً بحثياً ضخماً وجاء نتاج تضافر جهود

علمية لنحو أربعين باحثا وأكاديميا فلسطينيا، وهيئة تحرير متخصصة وبتقديم من محمد اشتية رئيس مجلس أمناء المركز.

ويقع هذا العمل في ٨٠٠ صفحة من القطع الكبير ويتضمن أكثر من ٤١٠ وسائل إيضاح متنوعة تشمل الخرائط والصور والمخططات التوضيحية، حيث يقدم الكتاب سردا حضاريا متكاملًا لفلسطين يمتد من العصور الحجرية القديمة، وصولًا إلى التاريخ المعاصر متبنيًا منهجية علمية دقيقة تسعى لاستعادة الرواية التاريخية الفلسطينية الأصيلة.

وأشار رئيس هيئة التحرير حمدان طه، إلى أن محاور الإصدار توزعت لتشمل مراجعة شاملة للبحث الأثري وتطور اللغات القديمة ودراسة مخطوطات البحر الميت مع التركيز على الاتجاهات الحديثة في علم الآثار البيئي والمجتمعي، إضافة إلى استعراض التاريخ الديني والسياسي بما في ذلك التاريخ السامري ونقد الروايات التاريخية السائدة، وصولًا إلى القضايا الراهنة المتعلقة بالهوية الوطنية الفلسطينية مع إعطاء مساحة خاصة للتاريخ الشفوي كأداة لحفظ الذاكرة الجمعية. بدوره، بين مدير عام مركز الأبحاث منتصر جرار، أن هذا الإصدار يمثل وثيقة وطنية وعلمية بالغة الأهمية تهدف إلى تثبيت الحق الحضاري للشعب الفلسطيني في أرضه، وتقديم الرواية الفلسطينية من منظور موضوعي شامل يواجه محاولات الاستحواذ والتزييف التي تعرض لها التاريخ على مدار القرن الماضي ليكون هذا الكتاب مرجعا رئيسا للأجيال المقبلة والباحثين في الشأن الفلسطيني.

الدستور ٢٠٢٦/٢/٤ صفحة ٢٤

\*\*\*

## آراء عبرية مترجمة

الدولة تعمل على السيطرة على أراض للفلسطينيين

هآرتس - نيرحسون ٢٠٢٦/٢/٣

الدولة ستستثمر ٣٠ مليون شيكل في تسريع إجراءات تسجيل الأراضي في شرقي القدس، وهي الخطوة التي يتوقع ان تساهم في السيطرة على أراض للفلسطينيين. فمنذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠١٨ لم تسجل الدولة أي قطعة أرض تقريبا في شرقي القدس في دائرة تسجيل الأراضي، وكانت المعاملات العقارية تجري بدون رقابة أو بدون فرض الضرائب عليها من قبل الدولة.

الامتناع عن تسجيل الاراضي قيد جدا التخطيط وتطوير الأحياء العربية وشجع السكان على البناء غير القانوني. وفي العام ٢٠١٨، في اطار الخطة الخمسية لتطوير شرقي القدس،

وافقت الحكومة على ميزانية لدائرة تسجيل الأراضي في وزارة العدل من اجل اطلاق عملية تسجيل الأراضي في شرقي القدس. وحسب بيان الحكومة فان هذا القرار يهدف الى تحسين ظروف السكان العرب وتقليص الفجوة بين شطري المدينة، اذ انه من المستحيل مثلا، الحصول على قرض عقاري بدون التسجيل في دائرة تسجيل الأراضي. اضافة الى ذلك يهدف التسجيل الى تسهيل البناء والتخطيط في شرقي القدس.

هذه المبادرة استقبلت بشكل كبير في اوساط السكان الفلسطينيين خشية من استغلال المشروع لنزع ملكية الأراضي وتسجيلها باسماء يهود. وبالفعل، انصب معظم عمل دائرة السجل العقاري منذ ذلك الحين على تسجيل الأراضي التي هي بملكية يهود، أو التي يتم التخطيط لاقامة احياء سكنية لهم فيها. ومنذ العام ٢٠١٨ تم انجاز ترتيبات لتسجيل الأراضي لحوالي خمسين قطعة أرض بمساحة ٢٣٠٠ دونم، وتم تسجيل حوالي ٨٥ في المائة من المساحة الخاضعة للتنظيم في احياء شرقي القدس، أو تم نقل ملكيتها للدولة والهيئات العامة، بينما لم يتم تسجيل إلا ١ في المائة منها بأسماء مالكي فلسطينيين خاصين. في نفس الوقت تسارعت إجراءات التنظيم في المناطق التي يجري فيها إقامة مستوطنات جديدة تشمل أكثر من ٢٠ ألف وحدة سكنية، بما في ذلك عطروت وجفعات همتوس ونوف زهاف وغيرها. وفي الكثير من هذه المواقع يعيش فلسطينيون على أراض سجلت بأسماء يهود أو هيئات عامة.

إحدى المشاكل في إجراءات التسجيل هي أن الفلسطيني الذي يريد تسجيل أرض بملكته مطلوب منه المرور بفحص للقيم العام على أملاك الغائبين. ووفقا لقانون أملاك الغائبين من العام ١٩٥٩، الذي كان يهدف في الأصل إلى مصادرة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين التي تركوها وراءهم في ١٩٤٨، فإنه يعتبر غائبا من يقيم على أراضي دولة معادية. بكلمات أخرى، إذا كان أحد ورثة الأرض يقيم في دولة عربية فإنه يحق للدولة نقل ملكيتها إليها. وقد دفعت هذه المخاوف الكثير من الفلسطينيين الى الامتناع عن تقديم طلبات تسجيل، الأمر الذي من شأنه ايضا أن يسمح بتسجيل الأرض كأرض دولة.

حسب قرار الحكومة الجديد سيتم تخصيص مبلغ ٧,٥ مليون شيكل في السنة لمدة أربع سنوات من اجل إتمام التسجيل. وسيتم التسجيل بالتعاون مع مسجل الأراضي في وزارة العدل وحارس املاك الغائبين وسلطة اراضي اسرائيل ومركز رسم الخرائط في اسرائيل. وينص القرار على تسجيل كل الأراضي في نهاية العقد الحالي. حتى الآن تمت تسوية فقط نسبة ضئيلة من مساحة شرقي القدس.

\*\*\*

## أخبار بالانجليزية

### **Dean of the European Diplomatic Corps in Jerusalem: An Important Role for the Hashemite Custodianship over Islamic and Christian Holy Sites**

*Amman* - The Dean of the European Diplomatic Corps in Jerusalem, Consul Alexander Stutzmann, affirmed the importance of the custodianship of His Majesty King Abdullah II over the Islamic and Christian holy sites in the Holy City of Jerusalem, stressing that Jordan, under the leadership of His Majesty, is an anchor of stability and peace in the region.

Consul Stutzmann emphasized the European Union's absolute support for the Islamic Waqf Department in Jerusalem, affiliated with Jordan's Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, and its role in preserving the historical and legal status quo at Al-Aqsa Mosque under the custodianship of His Majesty King Abdullah II.

In this context, the Director General of the Islamic Waqf Department in Jerusalem, Sheikh Azzam Al-Khatib, revealed in a special statement to *Al-Dustour* that a number of European Union consuls visited the Al-Aqsa Mosque Library adjacent to the Qibli Prayer Hall, in what constituted the largest diplomatic gathering held within Al-Aqsa in a long time.

He added that the presence of such a large number of European diplomats reflected their genuine desire to understand what is happening on the ground at Al-Aqsa, in light of the attacks it has witnessed and continues to witness by the Israeli side. The diplomats also reviewed the message of the Waqf Council and Department, which they will convey to their respective capitals in Europe.

Sheikh Al-Khatib affirmed the appreciation and respect expressed by the entire diplomatic delegation for His Majesty King Abdullah II, the holder of the Hashemite custodianship over the Islamic and Christian holy sites in Jerusalem, noting the significant impact of the visit, which is hoped to positively reflect on conditions in Jerusalem in general and at Al-Aqsa in particular.

Sheikh Al-Khatib explained that he spoke about the attacks on Al-Aqsa Mosque and their escalation in recent days, including the prevention of worshippers from the West Bank from accessing the site since the construction of the wall in 2010, "to the extent that there are Palestinian young men who do not know what Al-Aqsa Mosque looks like and have never reached Jerusalem at all."

He called on the European diplomatic corps in Jerusalem to exert pressure on Israel to stop the erosion of the status quo at Al-Aqsa, and to support the role of His Majesty King Abdullah II in the Hashemite custodianship, saying: "We translate the custodianship into practice on the ground and preserve the holy sites in Jerusalem, their heritage history, and their security and safety."

Sheikh Al-Khatib also noted that Consul Alexander Stutzmann, Dean of the European Diplomatic Corps in Jerusalem, stressed the importance of meeting with Waqf officials to listen directly to the reality on the ground, pointing out that the delegation will hold a

similar meeting with Christian churches in Jerusalem, paving the way for issuing a statement defining the European Union's position on what is taking place in Jerusalem.

Jordan Times 4/2/2026

\*\*\*

## **Jerusalem Governorate warns Israeli land settlement law threatens dispossession of Palestinians**

JERUSALEM, February 3, 2026 (Wafa) — The Jerusalem Governorate warned on Tuesday of an Israeli occupation decision to complete the settlement and registration of all lands in occupied Jerusalem in the Israeli land registry by the end of 2029.

The governorate described the move as the most dangerous settlement step since the occupation of the city in 1967, marking a shift from gradual land confiscation to a final, documented seizure of ownership in favor of the occupation state and its colonial institutions.

According to a statement issued by the governorate, the new decision No. 3792 constitutes a continuation and direct escalation of Decision No. 3790 issued in 2018, which was included under a plan to “reduce social and economic gaps in East Jerusalem,” while in essence serving as an organized colonial project to impose Israeli land settlement laws and full Israeli sovereignty over the occupied city.

The governorate said the land settlement project represents a blatant circumvention of international law applicable to occupied territories, including Jerusalem, which prohibits the transfer of private property into public ownership and forbids depriving protected population of their property.

It said the application of this law leads to the displacement of Palestinians from their homes and the loss of their lands, actions classified under international law as war crimes and clear violations of international humanitarian law.

The statement stressed that Palestinians in Jerusalem now face an imminent threat to their presence in their homes and on their lands, not due to a lack of actual ownership, but because of the impossibility of proving ownership under coercive Israeli conditions. Most Palestinian homes in Jerusalem are built on lands whose registration procedures were halted after 1967, leaving ownership recorded under ancestors' names or in Jordanian records not recognized by the occupation authorities.

Through this legal mechanism, homeowners are turned into “unauthorized occupants,” while land registration is completed in the name of the occupation, followed by eviction orders, demolition notices, or irreversible transfers of ownership that cannot later be challenged.

Since the launch of the land settlement project in 2018, around 50 land blocks in various parts of Jerusalem have been completed, covering a total area of approximately 2,000 dunums and 300 square meters. The results, according to the governorate, clearly reveal the project's colonial objectives, with about 85 percent of the land registered in the name of settlement neighborhoods, settlements, or transferred to the ownership of the occupation state and its public bodies, while only about 1 percent was registered in the name of Palestinian owners from Jerusalem.

The governorate noted that the danger of the new decision is compounded by the expansion of the powers and budgets of settlement committees and the strengthening of

partnerships with the Custodian of Absentee Property, turning it into an official partner in implementing the project. This, it warned, opens the door to the widespread application of the Absentee Property Law to thousands of properties, particularly in cases where heirs reside outside Jerusalem or Palestine or where families are unable to present ownership documents recognized by Israeli authorities.

Wafa 3/2/2026

\*\*\*

### **Israeli authorities issue eviction orders against Palestinian families in Silwan, Jerusalem**

JERUSALEM, February 3, 2026 (Wafa) — Israeli occupation authorities on Tuesday issued partial eviction orders against two Palestinian families in the Batn al-Hawa neighborhood of Silwan, in occupied Jerusalem.

The orders were delivered to Salah and Naeem Maragha and include parts of their homes as well as family parking areas, under the claim that the land is owned by Jews since 1881. The Israeli execution office granted the families 21 days to carry out the eviction after the Israeli Supreme Court rejected their appeal last week.

Earlier, on 14 January, Israeli authorities issued notices to several residents from the Rajabi and Basbous families to open files at the so-called execution and enforcement department, in preparation for carrying out forced evictions. The notices targeted around 33 homes housing approximately 220 Palestinians in the neighborhood, including the home of Yousef al-Basbous, despite his case still pending before the Israeli Supreme Court.

The Jerusalem Governorate said the measure comes amid an ongoing escalation of settlement activity in Batn al-Hawa. On 5 January, settlers seized a home belonging to the Basbous family under heavy protection from Israeli police, displacing 13 family members.

Israeli authorities have previously forced several Palestinian families out of their homes in the neighborhood. On 14 December 2025, Najah al-Rajabi and her two sons were compelled to evacuate three homes that were handed over to the settler organization Ateret Cohanim, which began extensive renovation work in preparation for housing settler families.

On 9 November 2025, Umm Zuhri al-Shuwaiki, her son, and Jumaa Odeh were also forced out of their homes, after which settlers entered the buildings and raised Israeli flags.

Legal claims by the settler organization Ateret Cohanim are based on allegations of Jewish ownership dating back to 1881 over an area of about five dunums and 200 square meters. These claims have placed more than 84 Palestinian families, comprising around 700 individuals, in prolonged legal procedures before Israeli courts under the 1970 Legal and Administrative Matters Law, which allows Jews to reclaim property from before 1948 while denying Palestinians the right to recover their own properties.

The Palestinian Information Center 3/2/2026

\*\*\*

## **CWRC: 1872 attacks perpetrated by Israeli occupation forces and colonists in January 2026**

RAMALLAH, February 3, 2026 (Wafa) - The head of the Colonization & Wall Resistance Commission (CWRC), Mu'ayyad Shaaban, declared that the Israeli occupation carried out 1872 attacks during January 2026.

Sha'ban pointed out in the monthly report of the Commission, "Violations of the Israeli Occupation State & Colonizers in the Occupied Palestinian Territories", that the Israeli occupation forces carried out 1404 attacks, while the colonizers carried out 468 attacks. These violations were concentrated in Hebron Governorate, which witnessed 415 attacks, followed by Ramallah & al Bireh Governorate, which was subjected to 374 attacks, and Nablus Governorate, where 328 attacks were recorded. Meanwhile, 201 attacks were recorded in Jerusalem.

He noted that these assaults included armed attacks on Palestinian villages, imposing facts on the ground, field executions, vandalism, land bulldozing, uprooting trees, seizure of property, and the establishment of closures and barriers that restrict the connections within Palestinian territories.

Shaaban explained that the attacks took various forms, including direct physical violence, uprooting trees, burning fields, preventing farmers from accessing their land, seizing property, and demolishing homes and agricultural facilities. He also noted that these attacks are accompanied by the occupying forces closing off large areas of Palestinian land under the pretext of "security." Simultaneously, they provide protection and support for colonizers to expand within these areas.

Shaaban further noted that the colonizers committed 349 acts of vandalism and theft against Palestinian property, affecting extensive areas of land. Under the protection of the Israeli occupation army, these attacks led to the uprooting, vandalism, and poisoning of 1245 olive trees. The distribution of the damage was as follows: 750 trees in Hebron, 245 trees in Ramallah & al Bireh governorate, 250 trees in Nablus. In addition, the Israeli occupation destroyed 151,000 tobacco seedlings belonging to citizens in Jenin Governorate.

Wafa 3/2/2026

\*\*\*

## **Israel issues 11 demolition orders against homes near Jerusalem**

JERUSALEM – Israeli occupation forces issued demolition orders on Tuesday for 11 homes and structures in the town of Hizma, northeast of occupied Jerusalem.

The Jerusalem Governorate said that occupation forces stormed the town and issued demolition orders for seven homes and four structures at the town's entrance, giving the owners a precautionary evacuation period before any demolition procedures are carried out.

The town is subjected to frequent incursions by occupation forces, during which homes are raided and some are converted into military outposts. This constitutes a violation of citizens' rights and exacerbates their daily suffering.

This comes as part of a series of measures implemented by the occupation authorities against Palestinian property in Jerusalem, which are part of a policy of harassment and disruption of life for Palestinian residents.

The Palestinian Information Center 3/2/2026

**تنعى**

**اللجنة الملكية لشؤون القدس  
بمزيد من الحزن والاسى المرحوم باذن الله**

**دولة الأستاذ**

**أحمد عبيدات**

**رئيس الوزراء الأسبق**

**داعين الله العلي القدير**

**أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح  
جناته وان يلهم الاهل والاحبة الصبر والسلوان**

**انا لله وانا اليه راجعون**